واقع اللجوء السوري إلى الجزائر وإمكانيات تجويد حلوله

الدكتورة هادية يحياوي – جامعة عباس لغرور خنشلة – الجزائر

مقدمة

يعيش العالم اليوم على وقع معضلة أمن إنساني طارئة ومستعصية الحل مفادها تشرذم جزء كبير من المجتمع السوري عبر مختلف أنحاء العالم نتيجة قسوة التحول الذي تعيشه سوريا وانهيار المنظومة الأمنية داخلها، والجزائر وبحكم العلاقات التاريخية الإيجابية والمتوطدة التي تربطها بالنظام السوري عبر عقود طويلة من الزمن شهدت توافد أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين الفارين من ويلات الحرب والذين تواصل نزوحهم إليها باضطراد، غير أن منظور اللجوء لم يكن واضح المعالم واستتر بصيغ أخرى تبتعد عن المرجعية القانونية التي تضمنتها الصكوك الدولية المنظمة لقضايا اللجوء في استحقاق صفة اللاجئ .

إن التعاطي مع مسالة اللجوء السوري في الجزائر كمقصد أو كمعبر يبقى لصيق الوضع السياسي الإقليمي الراهن والمنطبع بتنامي التهديدات الأمنية المستمرة والذي فرض إملاءاته في صياغة التفاعل الأزمة السورية في صيغتها الكلية من جهة، ومن جهة أخرى شكل غياب تشريعات وطنية محلية ناظمة لقضية اللجوء في مثل هذه الحالات عائقاً صلباً أمام توفير الحقوق المقررة دولياً لهكذا فئات، في هذا السياق تهدف هذه الورقة البحثية إلى معالجة الإشكال التالي:

"كيف تفاعلت الجزائر مع قضية اللاجئين السوريين في ظل غياب منظومة تشريعية تعنى بتنظيم اللجوء على إقليمها، و ما هي سبل تجويد و تفعيل هذه التفاعل بشكل ملموس؟"

القسم الأول: البنية القانونية لمسألة اللجوء بالجزائر

عرفت الجزائر موجات عديدة من اللاجئين على مدى زمن استقلالها و كانت أهم منابع اللجوء نحوها فلسطين و الصحراء الغربية و إفريقيا السوداء ثم سوريا، فوعيا منها بضرورة الاستجابة لهذه القضية الإنسانية انضمت الجزائر لأغلب اتفاقيات

القانون الدولي التي تعنى بالقضايا الإنسانية و بحقوق الإنسان و التي نجمل أهمها في :

1-انضمام الجزائر للصكوك الدولية في مسألة اللجوء

- اتفاقيات جنيف1951/1949

صادقت عليها الجزائر إبان فترة الاحتلال بتاريخ 22 أفريل 1954 قبيل الثورة ثم و هي مستقلة حيث دخلت حير التطبيق 25 جويلية 1963[1] حيث صدر قانون عدد 74/63 بتاريخ 28 يوليوز 1963 الذي يضبط الإجراءات الخاصة بوضع اللاجئين والذي يحدث مكتبا بوزارة الخارجية يختص بحماية اللاجئين وعديمي الجنسية كما يحدد مشمولاته ويحدث أيضا لجنة لمراجعة أحكام المكتب، وهو فعل منطقي بالنظر لمرحلة الاستعمار التي مرت بها الجزائر والويلات التي عاناها المجتمع الجزائر من نزوح و لجوء إبان هذه لفترة و أشهر قضية لجوء هي لجوء الأمير عبد القادر إلى سوريا و وفاته بدمشق سنة 1883.

- البرتوكول الإضافي لاتفاقية جنيف 1l

يتضمن حماية ضحايا النزاعات غير الدولية وقد صدر في 12 أوت 1949، و قد دخل حيز التنفيذ بالجزائر بتاريخ 07 ديسمبر 1978[2].

- الاتفاقية المنظمة لأوضاع اللاجئين في إفريقيا

اتفاقية صادرة عن منظمة الوحدة الإفريقية ودخلت حيز التنفيذ في الجزائر بتاريخ 20 جوان 1974، و تعنى بشؤون اللاجئين ضمن الحيز الإقليمي الإفريقي.

2-التشريعات الوطنية

- الدساتير

[1] – أهم الصكوك الدولية و الجهوية التي صادقت عليها الجزائر في مجال حقوق الإنسان، اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها، ،فيفري2014.،ص 09.

[2] –نفس المرجع السابق ص08.

تماشيا مع الإعلان العالمي لحقوق للإنسان، نصت أغلب دساتير الجزائر على الحق في اللجوء فنجد المادة 67 من دستور 1996 المعدل سنة 2016 على ما يأتي: "يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونيا بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون."

- القوانين

-القانون رقم 11/08 المؤرخ في المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها[3] و تضمن كل التفاصيل المتعلقة بوضعية الأجانب سواء استحقوا صفة اللاجئ أو مقيم.

-القانون رقم 10/81 المتعلق بتشغيل الأجانب المؤرخ في 11 جويلية 1981 المتعلق بشروط تشغيل الأجانب في الجزائر.

- المراسيم

-المرسوم الرئاسي رقم 68/89 المؤرخ في 16 ماي 1989 المتعلق بانضمام الجزائر إلى البروتوكلين الملحقين باتفاقية جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الصادر سنة 1977[4]

-المرسوم الرئاسي رقم 163/08 المؤرخ في 04 جوان 2008 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية الجزائرية للقانون الدولي الإنساني[5]

من المفيد أن نشير هنا إلى أن المشرع الجزائري وضع هذه النصوص للحد من الهجرة السرية نحو الجزائر لاسيما انطلاقا من حدودها الجنوبية و نتج عنها من تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة كتزوير العملة و الإرهاب و التهريب.

القسم الثاني: واقع اللاجئين السوريين في الجزائر

[3] –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 36، الصادرة بتاريخ 2 يوليو 2008.

[4] –– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 20، الصادرة بتاريخ 2 يوليو 1989.

[5] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية، العدد 29، الصادرة بتاريخ 2 يوليو 2008.

مباشرة بعد تأزم الوضع الأمني في سوريا تدفقت كتل بشرية كبيرة نحو الجزائر التي لم تكن تفرض إجراءات تأشيرة على هؤلاء الوافدين، ويعطف ذلك على العلاقات الديبلوماسية المتناغمة بين البلدين عبر التاريخ، وتباينت الإحصائيات المتداولة حول عدد اللاجئين النازحين نحو الجزائر وحول وضعيتهم واكتسابهم لصفة اللاجئ ،حيث تذكر المفوضية السامية للشؤون اللاجئين تسجيل 3000 لاجئ سوري بالجزائر[6] بينما تذكر تصريحات المسؤولين أرقاما تفوق بكثير هذا العدد وبعد مسح لجل التصريحات الرسمية استطعنا بناء الجدول التالي:

جدول رقم 01 تطور اللجوء السوري بالجزائر

السنة	عدد اللاجئين	المصدر
2012	12.000	Source:Le matin de l'Algérie AFP,29.06.2012.
2013	25.000	تصريح للناشط الحقوقي السوري الدكتور أبو الضاد سالم السالم لجريدة المقام بتاريخ 2013.08.17
2014	/ 8000 15.000	رحمة حيمون، حوار مع ممثل الجالية السورية بالجزائر، جريدة المحور،2015.04.15
2015	35.000+	Le Jeune indépendant La détresse des refugiés syriens en Algérie, F sofiane;15.03.2015.

المصدر : من إعداد الباحثة

من الواضح أن عدد اللاجئين السوريين نحو الجزائر عرف تزايداً طيلة الفترة التي أعقبت الأزمة، و يعزى هذا الاطراد في اعتقادنا إلى سببين:

[6] –المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالجزائر على الموقع الإلكتروني:–http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc278b0.html

1-تقييمهم الإيجابي لمقصد الجزائري، وقد توزع عدد اللاجئين الوافدين إلى الجزائر على مختلف المناطق والمدن ووفقاً لقوانين مكوث الأجانب في الجزائر تحصل أغلبهم على بطاقة مقيم أجنبي وبطاقة تاجر أجنبي[7]ما مكنهم من العمل في مهن حفر الآبار والنسيج النجارة .

2-اعتبار الجزائر نقطة من مسار العبور إلى دول منافذ الدخول إلى القارة الأوروبية كتونس وليبيا التي تمثل فرصة الهجرة السرية نحو إيطاليا ومالطا ومنها إلى الدول الأسكندنافية أو ألمانيا وهو ما أكدته عديد المصادر الإعلامية[8]

على الرغم من الظرف الحساس الذي عرفته الجزائر منذ مطلع 2011 نتيجة الأزمات الأمنية التي تعيشها دول جوارها إلا أنها بادرت بالتكفل باللاجئين السوريين وحمايتهم بمجرد ولوجهم الجزائر صائفة 2011 بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، عن طرق اتخاذ جملة من القرارات و التدابير نرصدها فيما يأتي:

1-استمرار استقبال الأشقاء السوريين دون فرض تأشيرة، وذلك بموجب العلاقات الديبلوماسية بين البلدين و مبدأ المعاملة بالمثل السائد في العلاقات الدولية، غير أن المعطى تغير لتراجع الجزائر موقفها بفرض التأشيرة سنة 2014 و فرض شهادة إيواء على الراغبين في الدخول إلى أراضيها[9] بغرض التضييق و التشديد على الراغبين في الدخول إلى لأراضيها بغرض طلب اللجوء و منه

---

[7] -المادة 02 من القانون رقم 08-11.

[8] -اللجوء السوري في الجوار و العالم،،عبد الجليل زيد المرهون، الجزيرة نت على الرابط

http://www.aljazeera.net/news/humanrights/2014/8/31

[9] **-La position sur les personnes réfugiées de Syrie- ،EURO MED DROIT, , Juin 2015,p 11.**

تفويت الفرصة على منتحلي صفة اللاجئين من التسلل واختراق البلد قصد زعزعة استقراره.

2- تخصيص مراكز إيواء للعائلات السورية كمركز سيدي فرج بالعاصمة ومراكز أخرى عبر الوطن.

3-الترخيص بتمدرس عادي للأطفال السوريين ضمن فصول الدراسة النظامية بالمدارس الجزائرية دونما تعقيدات بيروقراطية ويدخل هذا في إطار عملية التضامن التلقائية للشعب الجزائري مع الشعب السوري [10].

4- التغاضي عن الإقامة غير الشرعية للسوريين على الأراضي الجزائرية وإصدار تعليمات للأجهزة الأمنية بعدم تضييق الرقابة عليهم بدافع الإنسانية وفق التعليمات التي أصدرها رئيس الجمهورية[11].

تترجم هذه الإجراءات الإرادة الجادة للجزائر في التكفل باللاجئين السوريين وفي نيتها في حمايتهم، إلا أن هذا لا ينأى عن جملة من العوامل التي شابت هذا التكفل وجعلته قاصراً ولا يناظر عمليات التكفل التي يعج بها تاريخ الجزائر كقضية اللاجئين الصحراويين والفلسطينيين، ويعد ما يأتي ذكره من العوامل في رأينا، الأكثر تأثيراً في تصوير حماية اللاجئين السوريين في الجزائر بشكلها الحالي.

- الظرف الإقليمي

الجزائر دولة إقليمية محورية بامتياز فهي غير طرفية إزاء ما يحدث من حراك إقليمي قوي جعل الدول العربية تعيش مخاضات تحول عسيرة امتدت تأثيراتها إلى كل أنحاء المنطقة العربية كانتفاضة الياسمين بتونس و انتفاضة يناير بمصر، ما جعلها تطوق إقليمها ومجتمعاتها ضد كل احتمالات انتقال للحراك إليها عبر الوافدين الأجانب من حدودها أو من الدول المتأزمة أمنيا عن طريق اللجوء و النزوح.

---

[10]– بوتفليقة يرفض طرد اللاجئين السوريين و الأفارقة، على الموقع الإلكتروني :
http://www.alarabiya.net/ar/north africa/algeria/2014/09/14.

[11] – نفس المرجع السابق

- تنامي التهديدات الإرهابية

يشكل الإنفلات الأمني الذي تشهده منطقة الساحل الإفريقي وبالضبط شمال مالي وليبيا مهدداً صلباً للأمن بالجزائر التي أضحت مستهدفة بشكل مباشر وقوي وخير دليل على ذلك الهجوم على القاعدة النفطية تيقنتورين سنة 2013[12] في صحراء الجزائر من قبل جماعات إرهابية تسللت من دول مجاورة فاشلة أمنياً، وهو ما دفع بالجزائر إلى صياغة سياسة احترازية استباقية لحماية حدودها للوقاية من خطر الاختراق عبر الوافدين الأجانب والذين يحملون معهم خطر الجريمة الإرهابية والمنظمة.

- موقف الجزائر من الأزمة السورية

تتعامل الجزائر بحذر شديد مع ما يجري في سوريا وتعتبره شأناً داخلياً، واتسمت مواقفها بنوع من الحياد التقليدي والضبابية في بعض الأحيان[13] إذ تنأى بنفسها عن سياسة المحاور وعسكرة الحل وهي بذلك وفية لسياستها القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، هذا الموقف يؤثر على مسألة اللاجئين السوريين في الجزائر الذي قد تؤخذ بمنطق الاصطفاف مع النظام القائم أو ضده مما واعتبار الاستجابة لمتطلبات حمايتهم موقفاً معادياً للنظام القائم بسوريا.

- الفراغ القانوني المحلي المنظم لمسألة اللجوء

بالنظر للقوانين الموضوعة في هذا الإطار نجد أن التكفل باللاجئين إلى الجزائر من سوريا ومن غيرها يصطدم بوجود فجوة كبيرة بين مبادئ القانون الدولي والتشريعات المحلية وثقل قيودها، فقد اكتفت الجزائر بما تضمنته اتفاقية جنيف 1951 دونما تشريع وطني يفصل في الأمر عدا مرسوم يتضمن كيفية تطبيق الاتفاقية الآنفة الذكر، مما يجعل استحقاق صفة اللاجئ معضلة صلبة أمام اللاجئين ويعرضهم للمساءلة

[12] – الجزائر و دور الفاعل في الانتقال الديمقراطي في إفريقيا، بوحنية قوي، ،المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،2014.02.14.

[13] – التضارب و الانسجام بشأن الأزمة السورية –الجزائر و جامعة الدول العربية أنموذجا–،نبيل كريبش، ،جمعية البحوث والدراسات والاتحاد المغاربي، تونس،2014.01.25.

القانونية طبقاً لأحكام القانون 11/08 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر بصفة روتينية و يعرضهم للطرد في حالة انقضاء آجال الإقامة القانونية.

الخاتمة

عطفاً على ما أسلفنا ذكره وبعد الإيمان بأن الحل الأمثل لمأساة اللاجئين السوريين يكمن في تسوية سياسية للأزمة داخل سوريا وتمكينهم من العودة إلى وضعهم الطبيعي داخلها وما ينتج عن ذلك من حقوق و واجبات، فإننا نستخلص أنه ورغم الطابع الإنساني لقضية اللجوء السوري في الجزائر إلا أن التعاطي معها كان حبيس التسييس ورهين حسابات الأجندات السياسية والأمنية الإقليمية، ويتطلب تصويب الموقف واستغلال فرص تجويد التكفل باللاجئين السوريين في الجزائر النظر في إمكانية تحقيق ما يأتي من اقتراحات وأهمها :

1- تحديد أوضح للموقف اتجاه ما يجري بسوريا، فلا بد أن تتفاعل الحكومة الجزائرية مع الشأن السوري بمنظور أكثر انخراطا في المبادرات العملية والتخلي عن الحياد الضبابي من خلال التعبير عن رأي صريح ضمن الأطر المؤسساتية المتاحة (جامعة الدول العربية و هيئة الأمم المتحدة) واقتراح مبادرات من شانها أن تساهم في تسوية الأزمة السورية مثلما حدث مع مشكلة اليمن، لأن الأزمة السورية تخطت الشأن الداخلي لتتحول إلى قضية رأي عام دولي تسترعي تدخل كافة الفاعلين في مجال العلاقات الدولية.

2- استحداث إطار قانوني فعال يضمن تطبيق مضمون اتفاقية جنيف لاسيما في مجال الحقوق المتعلقة بالحق في طلب اللجوء واستحقاق صفة اللاجئ وحقه في العمل والتنقل الحر بمنحهم الوثائق الإدارية التي تجعلهم في مأمن من الطرد والترحيل، مع تضمين القانون 11/08 تعديلات قوامها تمرين إقامة الأجانب على التراب الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- المراجع باللغة العربية

أ- النصوص التشريعية

- **الدساتير**

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1969.

- **القوانين**

2- القانون رقم 11/08 المؤرخ في المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

3- القانون رقم 10/81 المتعلق بتشغيل الأجانب المؤرخ في 11 جويلية 1981 المتعلق بشروط تشغيل الأجانب في الجزائر.

- **المراسيم**

4- المرسوم الرئاسي رقم 68/89 المؤرخ في 16 ماي 1989 المتعلق بانضمام الجزائر إلى البروتوكلين الملحقين باتفاقية جنيف المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الصادر سنة 1977

5- المرسوم الرئاسي رقم 163/08 المؤرخ في 04 جوان 2008 المتضمن إحداث اللجنة الوطنية الجزائرية للقانون الدولي الإنساني

ب- المقالات

6- الجزائر ودور الفاعل في الانتقال الديمقراطي في إفريقيا، بوحنية قوي ،المجلة الإفريقية للعلوم السياسية،2014.02.14.

7- التضارب والانسجام بشأن الأزمة السورية –الجزائر و جامعة الدول العربية أنموذجا-،نبيل كريبش، ،جمعية البحوث و الدراسات و الاتحاد المغاربي 2014.

ج- التقارير

8- أهم الصكوك الدولية و الجهوية التي صادقت عليها الجزائر في مجال حقوق الإنسان،اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها،فيفري2014.

- **المصادر باللغة الأجنبية**

9- EURO MED – La position sur les personnes réfugiées de Syrie DROIT, , Juin 2015

- **المواقع الإلكترونية**

10- الموقع الرسمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالجزائر على الرابط الإلكتروني: http://www.unhcr-arabic.org/pages/4be7cc278b0.html

11- بوتفليقة يرفض طرد اللاجئين السوريين و الأفارقة، على الرابط الإلكتروني http://www.alarabiya.net/ar/northafrica/algeria/2014/4/14

12- اللجوء السوري في الجوار و العالم،،عبد الجليل زيد المرهون، الجزيرة نت على الرابطhttp://www.aljazeera.net/news/humanrights/2014/8/31